اشكالية الأمن
لدى دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣

The problem of security in the Gulf Cooperation Council states after 2003

أ.م.و. سليم كاطع علي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية-جامعة بغداد
Assist. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali
Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad
E-mail: selimali74@yahoo.com

الملخص

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل قضية الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي، كونها من القضايا الرئيسة التي حظيت باهتمام القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، نظرا للأهمية الاستراتيجية التي تحتلها دول المجلس، فضلا عن دورها في تأمين أمن الطاقة العالمي، ولا سيما إمدادات النفط والغاز الطبيعي. إذ أدى الاختلال في موازين القوى الإقليمية، وتعدد الصراعات في المنطقة، وتنوع مصادر التهديدات الداخلية والخارجية إلى إدراك دول مجلس التعاون الخليجي لهذه التحديات، ولطبيعة التحولات في البيئتين الإقليمية والدولية، وتداعياتها على أمن دول المجلس، مما جعل من اشكالية الأمن بمفهومه الخليجي يشكل هاجسا كبيرا لدى صانع القرار السياسي، وهو ما يعني ضرورة مواجهة تلك التهديدات وتحديد الأولويات، وتنويع خيارات دول المجلس لتحقيق الأمن الخليجي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الإقليمي، دول مجلس التعاون الخليجي، المصلحة الوطنية.

Abstract

The study aims at studying and analyzing the security issue of the Gulf Cooperation Council states as it is one of the main issues that have received the attention of both regional and international powers, given the strategic importance occupied by the Gulf Cooperation Council states, as well as their role in securing global energy security, especially oil and natural gas supplies. The imbalance of regional power, the multiplicity of conflicts in the region, and the diversity of sources of internal and external threats have led the Gulf Cooperation Council countries to realize these challenges, and the nature of transformations in the regional and international environments, and their repercussions on the security of the Gulf Cooperation Council states. This made the problem of security in its Gulf sense a major concern to the political decision-maker which means the need to confront these threats, set priorities, and diversification of the Gulf Cooperation Council states options to achieve Gulf security.

Key words: security, regional security, the Gulf Cooperation Council countries, the national interest.

المقدمة

يُعد موضوع الأمن في العلاقات الدولية من الموضوعات المهمة، والتي عادة ما تشغل اهتمام الدول، ولاسيما في تعاملاتها وسياساتها الخارجية المتبادلة مع الدول الاخرى التي تتفاعل وتتعامل معها في نطاق اقليمي او دولي او حتى في داخل او خارج التحالفات الدولية والاقليمية. ومفهوم الأمن هنا لا يقصد به الأمن العسكري المتعلق بالوجود الذاتي للدولة وحمايتها من التدخلات والاعتداءات الخارجية التي تتعرض لها من الاعداء، وانما يشمل في جوانبه الأمن الاقتصادي من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من استيراد البضائع والسلع من الدول الاخرى، مما يشكل حالة من الانفتاح

والانكماش في محور رهانات السياسة الخارجية، فضلاً عن الامن الاجتماعي والذي يرتبط عادة بالتماسك المجتمعي وتحقيق التوازن بين فئات المجتمع مما يخلق حالة من الاستقرار والذي يفضي الى استقرار مواقف الدولة تجاه الدول الاخرى، وهناك الامن السياسي المتعلق بالتداول السلمي للسلطة مما يجنب البلاد الدخول في مسار الانقلابات العسكرية الامر الذي قد يؤدي في النهاية الى تدخلات خارجية تعرض وجود البلاد الى التدهور والانهيار.

لقد شكلت قضية الامن لدول مجلس التعاون الخليجي اهم القضايا الرئيسة لدول المنطقة كافة، والقوى الدولية الكبرى تحديداً، وينبع هذا الاهتمام الاقليمي والدولي بالأمن في منطقة الخليج العربي من الاهمية الاستراتيجية التي تحتلها هذه المنطقة ودورها في تأمين أمن الطاقة العالمي ممثلاّ في إمدادات النفط والغاز الطبيعي، ولعل ما ساهم في إشكالية الأمن في هذه المنطقة هو الاختلال الواضح في موازين القوى وزيادة الاطماع وتعدد الصراعات وتنوع مصادر التهديدات الداخلية والخارجية.

وبناءً على ذلك، عُدت إشكالية حفظ الأمن في المنطقة احدى أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، والتي سعت لتأسيس مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينيات من القرن الماضي لسد فجوة الفراغ الأمني في المنطقة إبان إنسحاب القوات البريطانية من الخليج في مطلع سبعينيات القرن العشرين. كما دفعت العديد من الاحداث والمتغيرات التي تعرضت لها المنطقة بعد عام ٢٠٠٣ سواء الاقليمية ام الدولية منها الى طرح إشكالية الأمن من جديد وضرورة تحقيق الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي، إنطلاقاً من ان العديد من تلك المتغيرات قد أثرت في دول المجلس، وشكلت تهديداً حقيقياً لأمنها، الامر الذي دعا بدوره الى تحديد مفهوم الأمن المطلوب بالنسبة لدول المجلس والتحديات التي تقف عائقاً امام تحقيقه.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية كبيرة نظراً لإمكانات المنطقة الهائلة ولا سيما النفطية منها، وموقعها الإستراتيجي الذي من شأنه ان يحدد العلاقة بين الأمن الاقليمي والأمن العالمي، ولطبيعة المصالح الدولية فيها، والتي عبرت عن ذاتها في العديد من عمليات التدخل للحيلولة دون تهديدها، فضلاً عن طبيعة الصراعات الاقليمية –الاقليمية، والاقليمية – الدولية فيها والتي تؤثر في طبيعة أمن دول الخليج.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في إدراك دول مجلس التعاون الخليجي لطبيعة التحولات في البيئتين الاقليمية والدولية، وتداعياتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعني ضرورة تنويع خيارات تلك الدول لتحقيق الامن بمفهومه الخليجي. وهنا تحاول الإشكالية إثارة جملة من التساؤلات منها: ما هي رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للأمن في الخليج؟، وما هي التحديات الامنية التي تواجهها دول المجلس؟، وما هي الخيارات المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق امنها الاقليمي؟.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان أمن وإستقرارية دول مجلس التعاون الخليجي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بمدى استقرارية الامن الاقليمي، إذ كلما تعرضت البيئة الاقليمية لعوامل عدم الاستقرار سوف ينعكس بالضرورة على امن واستقرار دول المجلس.

هيكلية الدراسة:

قُسمت هيكلية الدراسة على اربعة مباحث رئيسة هي: المبحث الاول تناول مفهوم الامن والامن الاقليمي، والمبحث الثاني تناول الامن في المدرك الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثالث فقد تناول التحديات الامنية المؤثرة في أمن دول

مجلس التعاون الخليجي، في حين تناول المبحث الرابع رؤية مستقبلية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الاول: الأمن والأمن الاقليمي: دراسة مفاهيمية

ان مفهوم الأمن من اكثر المفاهيم التي شاع استخدامها في العلوم الانسانية إثارة للجدل لإرتباطه ببقاء الافراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الامن من حيث المضمون او مستوى التحليل او الوسائل والاطراف المعنية به، مما جعل مفهومه يتسم بغياب الاجماع الاكاديمي حول المعنى والتفسير له، ومن ثم لا يوجد تعريف جامع لهذا المفهوم المهم في حياة الدولة المعاصرة، وهو ما يعني ان تسليط الضوء على المفاهيم هو من القضايا المهمة التي لا بد من تبنيها قبل الخوض في أي دراسة او بحث.

أولاً: مفهوم الأمن

إختلفت التفسيرات لمفهوم الامن تبعاً لتباين التيارات السياسية والتنوع في النظرة واختلاف التصورات بين الكتاب وخبراء السياسة والامن، وعلى الرغم من ذلك التباين، فهناك إجماع على ان مفهوم الأمن ليس مفهوماً جامداً بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات المحلية والاقليمية والدولية. ويرتكز مفهوم الأمن عموماً على محاور رئيسة يأتي في مقدمتها تأمين كيان الدولة من خلال ضمان استقرار مؤسسات الدولة ومنظومات صناعة القرار فيها، الى جانب تحقيق الأمن بمعناه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي[1].

إذ يتسم مفهوم الأمن والذي يعد احد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية بالتغيير والتطوير، وهو في حقيقته مفهوم متغير غير جامد، شهد توسعاً في ابعاده لتتجاوز التهديدات العسكرية الى غير العسكرية التي لا تقل أهمية عنها، والتي تنوعت بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية[2].

يُعرف الامن لغةً بانه يدل على السكون القلبي والهدوء النفسي، (الهمزة والميم والنون) أصلان متقاربان احدهما الامانة أمنت فانا آمن وامنت غيري من الامن والامان، والامن ضد الخوف أمن امناً وامناناً بفتحهما، وأمناً وآمنة محركتين، وامناً بالكسر فهو آمن وأمين، ورجل أمنة كهمزة ويحرك بأمنه كل احد في كل شيء وما يدل معناها على الثقة والطمأنينة[٣].

فالأمن يمثل حالة النقيض من الخوف وهو غياب الشعور بالتهديد والخطر، وكذلك هو الاحساس بالاستقرار النفسي وتحقيق الامن لأي مجتمع او دولة هو القيمة العليا التي تبحث عنها المجتمعات والدول، والامن هو الوسيلة والغاية من اجل البقاء والتماسك الاجتماعي والتطور وحماية المصالح، وهو غاية لأنه الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي والنفسي لأي مجتمع[٤].

وفي هذا السياق عرف (آرنولد ولفرز) الأمن في مقال نشر له في عام ١٩٥٢ بعنوان (الامن الوظيفي كرمز غامض)، بانه: " الامن بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات الى القيم المركزية، وبالمعنى الذاتي فهو يشير الى غياب الخوف من ان تكون هذه القيم محل تهديد"[٥].

ويُعرف الأمن بانه:" مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لحماية افرادها من أي خطر يتهددها سواء كان داخلياً او خارجياً بما يكفل لشعبها حياة حرة كريمة هانئة ومستقرة"[٦]. اما قاموس (Chambers) فانه يشير الى ان الامن يعني:" التحرر من الهم والقلق والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة وتوفير السلامة والاستقرار"[٧].

وهو بذلك القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تواجهها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة.

أما مفهوم الامن اصطلاحاً فهو:" تأمين سلامة الدولة من اخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها الى الوقوع تحت السيطرة الاجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي"[٨]. بمعنى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال اقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار عبر الاجراءات الامنية التي تتخذ لحفظ اسرار الدولة وتامين افرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج.

وقد اختلفت النظرة الى مفهوم الامن حسب المدارس في حقل الدراسات الامنية، إذ ركزت المدرسة الواقعية التقليدية على ان الدولة القومية هي وحدة التحليل الرئيسة في ظل نظام دولي فوضوي تحكمه الصراعات والتنافس بين وحداته[٩]. ورأى انصارها غياب سلطة عليا تمارس ضغطاً على الدول لإرغامها على تبني سياسات بعينها، ومن ثم لم تهتم الدول مع تنافسية النظام الدولي وفوضويته إلا بتحقيق وضمان امنها وبقائها من خلال قوة عسكرية تحميها من أي عدوان خارجي[١٠].

فمنظرو المدرسة الواقعية ينطلقون من رؤية مفادها ان القضايا الامنية العسكرية تمثل قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية ... الخ، تمثل قضايا السياسة الدنيا، وبناءً عليه تكون حماية الدولة من التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الاولويات الاستراتيجية الرئيسة للأمن الدولي[١١].

ولا شك فقد ادت التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي مع بروز عمليات التكامل والتعاون الدول، وازدياد نفوذ المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات العملاقة كفاعلين جدد في الساحة الدولية، الى ظهور تيارات رافضة لتحليلات الفكر الواقعي، والذي مثله انصار المدرسة الليبرالية التي تبنت مفهوماً للأمن لا يقتصر على البعد العسكري وإنما يتعداه الى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية لا تقل اهميه عنه، من خلال ربط التنمية بالأمن[١٢]. وترى هذه المدرسة ان الأمن لا يقتصر على النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إذ تركز على التنمية الشاملة، ويعد الأمن

هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن ان يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة ان تظل آمنة[١٣].

ثانياً: مفهوم الأمن الاقليمي

أخذ مفهوم الامن الاقليمي في الظهور في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي تمثلت ببروز منظمات وهيئات اقليمية ذات طبيعة اقتصادية او دفاعية، وكانت تفتقد الى التخطيط والموارد الكافية او الى تنفيذ قراراتها، بمعنى غلب على هذه المنظمات الطابع السياسي الرمزي أكثر من كونها ذات طبيعة عسكرية عملية طرحت إشكالية العلاقة بين الامن الاقليمي والامن الدولي، ويعود ذلك الى دور منظمة الامم المتحدة في مجال حفظ الامن، فضلاً عن طبيعة الاطار القانوني للمنظمات الاقليمية في مجال الامن[١٤].

ويستند مفهوم الامن الاقليمي على مضمون جغرافي وسياسي في آن واحد، مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الامن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر، ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الامن المتعلقة بهذا الاقليم من زاوية الدول أي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة على هذا الاقليم.

ووفقاً لهذه الرؤية، يعرف (الدكتور حامد ربيع) الامن الاقليمي بأنه: " سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى اقليم واحد وتسعى الى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الاقليم لمنع أي قوة اجنبية من التدخل في هذا الاقليم، وجوهر تلك السياسة هو التعبئة الاقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الاقليم من جانب ثانٍ، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث[١٥]. كما يُعرف الأمن بانه: أمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها مع بعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج اطار النظام الاقليمي[١٦]. فمفهوم الامن الخارجي للدولة يتعدى حدود الدولة الوطنية، ويتضمن الامن الاقليمي للدولة الذي يعني تلك الاجراءات التي تعتمدها الدولة لمواجهة التهديدات على الصعيد الاقليمي.

وقد يظهر مفهوم الامن الاقليمي في صور متعددة ومختلفة، إذ قد تتبنى دول الاقليم (الدائرة الداخلية) مفهوماً موحداً لأمنها الاقليمي في حال اتفاقها على مضمون موحد له، او قد تتبنى كل دولة منها مفهوماً امنياً اقليمياً خاصاً في حال اختلافها على مضمونها، كأمن الخليج العربي الذي تتباين وجهات نظر الدول الاقليمية حوله.

فضلاً عن ذلك، فان مفهوم الامن الاقليمي قد لا يصاغ من وجهة نظر دول الاقليم المعني فقط، إذ تتمتع بعض الاقاليم بأهمية استراتيجية، سياسية أو اقتصادية او عسكرية بالنسبة للقوى الدولية خارج نطاق الاقليم (الدائرة الخارجية)، مما يفرض عليها المساهمة في صياغة مفهوم الامن فيه، منفردة او بالاشتراك مع دول الاقليم او مع دول خارجية اخرى، كما هو الحال مع أمن دول الخليج العربي الذي يمثل احد اهم محاور الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية بفعل موقعه الجغرافي وثرواته النفطية وموارده المالية وفرصه الاستثمارية، مما انتج مفهوماً امريكياً للأمن يعكس هذا الاهتمام ويعبر عن المصالح المرتبطة به[١٧].

اما الامن الاقليمي الخليجي فهو يشير الى إدراك دول الخليج ضمن الدائرة الاقليمية الخليجية الى ضرورة إيجاد صيغ من التعاون والتضامن لإدارة الصراعات وضبطها في ما بينها، وللحيلولة دون تفاقمها الى مستويات تهدد مصالحها الحيوية، وبما يمكنها من التفاعل مع المتغيرات الاقليمية والدولية المحيطة بها تأثيراً وتأثراً.

ومما تقدم يتضح ان مفهوم الامن الاقليمي يرتبط بأمن مجموعة من الدول وليس دولة واحدة، مما يؤشر ان الامن الاقليمي في جوهره يعبر عن حالة من التعاون والتضامن بين مجموعة دول الاقليم لحماية مصالحها وأمنها. وهو ما يجعل من الامن الاقليمي احد اهم دعائم الامن الدولي والامن العالمي، لا سيما وان منظمة الامم المتحدة أقرت صراحة بأهمية الحفاظ على الامن في مستواه الاقليمي.

المبحث الثاني: الأمن في المدرك الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي

تكتسب دول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبيرة على الصعيد العالمي بناءً على توافر أهم متغيرين استراتيجيين مرتبطين بأمن العالم وإستقراره، وهما: الموقع الاستراتيجي الحاكم، والموارد الاستراتيجية المهمة وفي مقدمتها النفط. فالموقع الاستراتيجي للمنطقة جعل منها تاريخياً بمثابة "عنق العالم"، إذ من يسيطر عليها يكون بمقدوره ان يخنق العالم، فضلاً عن امتلاكها لأهم واخطر أداة إنتاج عرفها التاريخ (النفط)، الذي يعد مادة لا غنى عنها للإقتصاد العالمي ككل[١٨].

إذ تقع دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة تُعد إحدى اهم المناطق الحيوية في العالم، مما منحها موقعاً متميزاً بين قارات العالم، فضلاً عن كونها تشرف على اهم الممرات المائية بما يصبغها بأهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية، وحركة التجارة الدولية والاقليمية[١٩]. كما لعبت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الماضية دوراً محورياً في استقرار سوق الطاقة العالمي، لإمتلاكها إحتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، إذ يبلغ حجم الاحتياطيات لدول المجلس نحو (٤٩٦) مليار برميل، وهو ما يشكل نسبة (٣٤%) من الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة، وتمتلك المملكة العربية السعودية وحدها نحو (٢٦٦) مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، وبإمكان هذا الاحتياطي النفطي أن يكفي لنحو (٧٠) عام[٢٠]. كما تمتلك دول المجلس نحو (١٨,٢%) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، وبإنتاج يبلغ نحو (١١,٣%) من الانتاج العالمي، ووفقاً لمعدلات الانتاج الحالية يمكن لإحتياطيات الغاز الطبيعي ان تكفي لنحو (١١٨) عام[٢١].

وإزاء تلك الاهمية، أدركت دول مجلس التعاون الخليجي اهمية قضية الأمن بالنسبة للمنطقة نظراً للتهديدات والتحديات التي تواجه دولها، وسعت الى تشكيل رؤية موحدة حيال مسألة الامن وتحقيق الاستقرار في الخليج عبر إيجاد منظومة امنية قادرة على حماية الشعوب ونظم الحكم في دول المجلس، ولا سيما بعد ان تم تأسيس مجلس التعاون

الخليجي في بداية ثمانينيات القرن الماضي كمنظمة اقليمية[٢٢]، وتعزز هذا الادراك بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، وما ترتب عليه من تداعيات اهمها إبتعاد العراق عن التفاعلات والتوازنات الاستراتيجية في المنطقة، مما فسح المجال الى تغير طبيعة التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي لصالح ايران.

مؤشرات عامة عن دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٧

الدولة	المساحة (كم٢)	السكان (مليون)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(دولار)
الامارات العربية المتحدة	٨٣,٦٠٠	٩,٤	٣٨٣,٧٩٩	٦٧,٨٠٥
البحرين	٧١٦	١,٥	٣٠,٣٦٢	٤١,٥٨٠
المملكة العربية السعودية	٢,٢٤٠,٠٠٠	٣٢,٩	٧١١,٠٥٠	٤٩,٦٨٠
عُمان	٣٠٩,٥٠٠	٤,٦	٧٨,١١١	٣٦,٢٩٠
قطر	١١,٤٣٧	٢.٦	١٩٢,٤٠٢	١١٦,٨١٨
الكويت	١٧,٨١٨	٤,١	١٨٣,٢٠٣	٧٠,٥٢٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1.The United Nations Development programme, Human development Report, Communicatios Development Incorporated, New York, 2018, P.P. 2 2 -44.

٢. دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية، تقرير الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الاحصاء، العدد الرابع، آذار ٢٠١٤، ص ٦٣.

٣. وضحة ذبيان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج ٢٠٠٣ – ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١، ص ١٤.

لقد ادركت دول مجلس التعاون الخليجي وخلال الدورات المختلفة للمجلس ان أمن الخليج هو اولوية الدول الاعضاء فقط، وان المصلحة تقتضي إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية والاقليمية وتداعياتها، كما ربطت دول المجلس بين امنها والامن

القومي العربي وعدته جزءً لا يتجزأ منه[٢٣]. كما رأت دول المجلس ان امنها يعتمد على القوة الذاتية الخليجية تحديداً، وهو ما دفعها الى وضع تصور شامل لخطة دفاعية من خلال انشاء قوة دفاع مشتركة تقوم بين دول المجلس، مما جعل الدول الاعضاء في المجلس تأخذ بالمفهوم الشامل لأمن الخليج العربي والذي يعتمد على ركائز هي[٢٤]:

١. الامن الداخلي لمكافحة الجريمة والمخدرات، وتطوير الامن والدفاع المدني وكل ما يتعلق باستقرار الاوضاع الداخلية.
٢. أمن النظم السياسية لتحقيق الروابط بين الحاكم والمحكوم، وزرع الثقة المتبادلة بينهما، وإحساس المواطن بالانتماء لوطنه وأمته.
٣. المحافظة على البنيان الاجتماعي للمجتمع الخليجي والقضاء على التقاليد الوافدة.
٤. تنمية روح الانسجام السياسي بين اعضاء المجلس، بإزالة الخلافات والمنازعات التي تدور بين اعضائه بالطرق السلمية.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تعريف أمن دول مجلس التعاون الخليجي بأنه: الغاية الاستراتيجية لهذه الدول والتي تتفق مع المبادئ والمصالح الوطنية، حسبما تقررها القيادة السياسية لمجلس التعاون، لحماية كيان دول المنطقة وحقها في البقاء، وسيادتها وهيبتها في المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعالة في تحقيق الامن القومي العربي[٢٥].

ولا شك، فقد ساعدت مجموعة من العوامل الداخلية على تحقيق التقارب والروابط بين دول مجلس التعاون الخليجي، في مقدمتها وحدة اللغة والدين والارض ووحدة المصالح والجنس والاصل العربي، فضلاً عن تشابه دول المجلس الى حدٍ كبير في انظمتها السياسية، وهو النظام الملكي او الاميري، والذي يعني تركز الحكم في عائلة واحدة، ويكون الحكم وراثياً من الأب الى الإبن او الأخ الاكبر، على الرغم من ان معظم تلك الدول أخذت في المدة الاخيرة ونتيجة الترويج لحملات الديمقراطية بنظام تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية[٢٦].

لقد برزت وجهتا نظر بين دول الخليج العربي حول الامن في المنطقة: الاولى تعارض أي وجود للقوى الاجنبية في المنطقة إنطلاقاً من ان الامن الاقليمي مسؤولية الدول الاقليمية نفسها، وهذه الرؤية تتطابق مع التوجهات الايرانية. اما وجهة النظر الاخرى فتدعم إجراءات بناء الثقة وتعزيز التعاون بين الدول الاقليمية، ولا تعارض تدويل الامن الاقليمي، كون مظلة الامن الجماعي الدولية بإمكانها حماية الدول من التهديدات القائمة والمحتملة، ومن ثم تقليل الاعتماد المطلق على الحماية الاجنبية، التي تسعى الى حماية مصالحها الخاصة بغض النظر عن مصالح الدول الاقليمية ودعم الاستقرار بالمنطقة. والواقع فان وجهة النظر الاخيرة لاقت استحسان وموافقة دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما ورد على لسان وزير الخارجية السعودي الاسبق الامير سعود الفيصل في حوار الامن الخليجي الذي عُقد في البحرين في كانون الاول ٢٠٠٤، إذ أشار الى:" ان أمن منطقة الخليج العربي هو مسؤولية المجتمع الدولي"[٢٧].

ان الانطلاق من حقيقة إرتباط أمن دول الخليج العربي بالأمن العالمي، وكونه جزء لا يتجزأ منه، لا يعني دون القول بوجود مجموعة من الرؤى والتصورات المختلفة لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تختلف بحسب وزن الدولة وحجمها الحقيقي ومكانتها في المنطقة وكما يلي:

١.الرؤية السعودية: تنطلق رؤية المملكة العربية السعودية لأمن الخليج العربي من بعدين يتعلق اولهما بالوزن السعودي في الخليج العربي، ويرتبط ثانيهما بأهمية الخليج العربي بالنسبة لأمن المملكة بصفة عامة، وتستند السعودية في رؤيتها لأهمية أمن الخليج العربي من عدة إعتبارات اهمها: ان السواحل السعودية في الخليج تشكل نحو (١٦%) من إجمالي سواحل الخليج العربي، وهي بذلك ثالث دولة خليجية من حيث طول سواحلها الخليجية بعد ايران (٣٦%)، والامارات (٢٤%)، فضلاً عن كونها قوة اقتصادية وعسكرية مهمة في المنطقة مقارنة بإجمالي قدرات الدول الاخرى في المجلس[٢٨]. ومن ثم انطلقت الرؤية السعودية من ضرورة عقد اتفاقيات تعاون أمني

ثنائي بينها وبين دول المجلس الاخرى، والتركيز على الوظيفة السياسية للمجلس والاستقرار في الخليج العربي وضمان الامن الداخلي للدول الخليجية العربية، مع ضرورة إشراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة وتسهيل المحافظة على القانون والنظام الداخلي فيها وتشجيع دول الخليج على تحقيق الاستقلال الذاتي والعسكري[٢٩].

٢.الرؤية العمانية: تعتمد رؤية سلطنة عمان لأمن الخليج العربي على ضرورة تطوير القدرات العسكرية لدول المجلس، عبر إنشاء جيش تموله الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي يكون هدفه المحافظة على مصالح الخليج الاقتصادية، والرد على أي اعتداء خارجي، إلا ان هذا المشروع تم رفضه من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن التأكيد على حرية الدولة في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي، وحرية الملاحة في المنطقة والتعاون بين دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والعلمية[٣٠].

٣.الرؤية الاماراتية: ترى دولة الامارات ان التهديدات الخارجية تتطلب بالأساس التعاون بين دول المجلس من اجل مواجهتها، وتنظر الى الاحتلال الايراني لجزرها عام ١٩٧١ بانه يمثل أوضح عوامل التهديد الخارجي لأمنها وأمن المنطقة العربية بصفة عامة، وسعت الى تطوير قدراتها العسكرية الذاتية، والتوجه نحو إعتماد الحلول السلمية للمنازعات ، وهي بذلك تتفق مع وجهة النظر العمانية[٣١].

٤.الرؤية الكويتية: ترتكز رؤية الكويت لأمن الخليج العربي على ضرورة إبعاد الكويت والمنطقة عموماً عن الصراعات الدولية والاقليمية، مع الاهتمام بالنواحي التعليمية والاقتصادية والاجتماعية للمجلس لتعزيز التعاون والتنسيق الاقتصادي بين دول الخليج العربية، بهدف خلق سوق خليجية مشتركة على غرار السوق الاوربية المشتركة[٣٢]. فضلاً عن دراسة أوضاع المنطقة لكي تتمكن من مواجهة التحديات الخارجية، والعمل على تبني سياسة متوازنة تجاه القوى العالمية، مع رفض الوجود

العسكري الاجنبي في المنطقة مهما كانت مبرراته[٣٣]. ولا شك فان أحداث حرب الخليج الثانية أثر دخول القوات العراقية الى الكويت في عام ١٩٩٠، دفعت بالكويت الى البحث عن آلية جديدة لحل إشكالية الأمن في الخليج العربي من خلال الموافقة على الوجود الاجنبي المباشر على اراضيها، وهو ما ادى الى ان يصبح أمن دول الخليج ليس بيدها وانما في يد القوات الاجنبية بالاتفاق مع دول المنطقة.

٥.الرؤية البحرينية: تنطلق رؤية البحرين لإشكالية الأمن في الخليج من ان التهديد الخارجي الوحيد لأمن المنطقة يتمثل بالسياسة الايرانية وطموحاتها الاقليمية في السيطرة والنفوذ، ومن ثم ترتكز رؤيتها لأمن الخليج على المفهوم الشامل للأمن بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية، والعمل على تحقيق التعاون الكامل بين دول مجلس التعاون مع إعطاء الأولوية للعامل العسكري في المنطقة[٣٤]. ذلك ان الاهتمام بالجوانب السياسية والاقتصادية بين دول المجلس سيمكن دول المجلس من الاتفاق لاحقاً على آلية واضحة لحفظ أمن الخليج واستقرار الاوضاع فيه والتصدي للتهديدات الخارجية، وإبعاده عن الصراعات الدولية التي تضر بمصالح الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

٦. الرؤية القطرية: تختلف الرؤية القطرية للأمن في الخليج مع بعض الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي، إذ تستند سياستها الخارجية على ثلاث استراتيجيات رئيسة هي: استراتيجية التحالفات الدولية، واستراتيجية الحفاظ على علاقات حسن الجوار خليجياً وعربياً، فيما تمثلت الاستراتيجية الثالثة في ترسيخ صورة ذهنية إيجابية للدولة لدى المجتمع الدولي[٣٥]. ووفقاً لذلك رأت قطر ان ايران لا تشكل تهديداً أمنياً بالدرجة نفسها، او الكيفية التي تراها بها البحرين او السعودية، ودعت الى ضرورة عقد اتفاقيات امنية مع ايران، انطلاقاً من ان استقرار أمن الخليج سيترتب عليه استقرار باقي الاوضاع في المنطقة عموماً، مع إمكانية عقد اتفاقيات أمنية مع الدول الاجنبية

للمحافظة على أمن الخليج العربي، مع عدم إغفال اهمية بناء القوات المسلحة لدول المنطقة للمحافظة على الأمن والاستقرار فيها.

لا شك ان دول مجلس التعاون الخليجي سعت الى بناء منظومة أمنية خاصة بدولها، وأنها تشترك في الهاجس الامني، وتختلف في تصور مصدر الخطر، ومن ثم فان الرؤى والتصورات المطروحة لأمن الخليج تدخل في إطار الوصول الى صيغة أمنية مشتركة تحفظ أمن واستقرار هذه الدول، عبر فرضية ان أمن الخليج يمثل أمن كل دول المجلس، وانه لا غنى عنه كمنظمة أمن جماعي لدولها.

إلا ان طبيعة التحولات والتغييرات التي شهدتها البيئة الاقليمية والدولية مطلع تسعينيات القرن الماضي، وصولاً الى العدوان الامريكي على العراق وإحتلاله عام ٢٠٠٣، وتغير موازين القوى في المنطقة لصالح ايران، جعل دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من إشكالية أمنية في ظل ازمات اقليمية خطيرة لم تستطع هذه الدول بمفردها مواجهتها والتصدي لها، بل عجزت في ظلها الدول الاقليمية عن خلق نظام أمن اقليمي قادر على البقاء، ويحقق لها الحماية والاستقرار دون التدخل الاجنبي المبني على مصالح ضيقة بعيدة عن مصالح دول المنطقة، ومن ثم حددت هذه الدول خياراتها بالإنحياز للدول الكبرى الفاعلة للمساعدة في حفظ أمنها واستقرارها، ولعل في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الثالث: المحددات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي

شهدت منطقة الخليج العربي جملة من المتغيرات والتطورات الاقليمية والدولية، ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في إدراك دول مجلس التعاون الخليجي للأمن، مما شجع دول المجلس على تشكيل رؤية موحدة حيال مسألة الأمن وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ولا شك فان تلك المتغيرات شكلت في مجملها ضغوطاً متزايدة، وتحديات عديدة على مستوى الأمن للدول الخليجية، وهذه التحديات تميزت بقابليتها للإنفجار، بعضها نابع

من البيئة الداخلية، والآخر من البيئة الاقليمية، إلا ان ثمة ترابطاً واضحاً بينهما. ويمكن تناول أبرز تلك المحددات وكما يلي:

أولاً: المحددات الداخلية:

شكلت التطورات والتحولات الواسعة التي تعرضت لها دول مجلس التعاون الخليجي وعلى كافة المستويات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية تحديات متزايدة، وهاجساً أمنياً نابعاً من البيئة الداخلية لهذه الدول، مما يؤثر في أمن واستقرار دول المجلس، وتتمثل بما يلي:

١.المحددات السياسية: ان حالة التقارب والتلاحم بين اغلب دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العديد من القضايا، لا يحول دون القول بان هذه الدول عموماً تتقوقع حول ذاتها، من خلال سيادة النزعة القطرية على السياسة الخارجية لدول المجلس، التي تتعاطى مع التطورات الخارجية بناءً على رؤيتها لمصالحها الوطنية، ومن ثم فانه في حالة تعارض المصالح الوطنية مع المصالح الجماعية لدول المجلس يتم تغليب المصالح الوطنية[٣٦]. إذ أثبتت تجارب التعاون بان دول المجلس حساسة جداً في قضية السيادة، وأن أي مساس او اقتراب من السيادة يهدد بإنفراط عقد التعاون، أو تأجيل التوقيع على المعاهدات او الاتفاقيات الجماعية، وهو ما يشكل تحدياً أو عقبة امام أي محاولة وحدوية تعزز امن واستقرار دول المجلس.

ولا شك فان النزعة الوطنية لدول المجلس شكلت قيوداً على حركة مجلس التعاون في المحيط الاقليمي و الدولي، كان من نتائجه إخفاق دول المجلس في بلورة مواقف خارجية موحدة ومنسقة تجاه بعض القضايا، بل أدى ذلك الى وقوع خلافات وتباينات في وجهات النظر والمواقف بين بعض الدول الاعضاء بشأن القضايا الثنائية او الاقليمية او الدولية[٣٧].

فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من حالة التماثل في الاطار العام للأنظمة السياسية لدول المجلس، إلا ان هناك تباين سياسي في نظم الحكم في هذه الدول من حيث درجة تطورها

السياسي، لا سيما على مستوى الحريات المدنية والسياسية وحرية الرأي والتعبير ودور البرلمان في الحياة السياسية فيها، وهو ما يطرح تحدياً أمام محاولات الوحدة والاندماج وتحقيق أمن واستقرار دول المجلس[٣٨]. وقد كشفت مسارات أحداث ما سمي بـــ" الربيع العربي"، ذلك التباين بعد وصولها الى دول الخليج، وما شكلته من خطر على معادلة الحكم القائمة وتهديداً لها، مما وضع الدول الخليجية امام خيارين اما الاستجابة للمطالب الشعبية او مواجهتها.

٢.المحددات الاقتصادية: تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من إنكشاف اقتصادي بإعتمادها على دخل احادي المصدر، يتمثل في البترول، ولضيق القاعدة الانتاجية وإعتماد معظم النشاط الاقتصادي على تلك الثروة، فان هذا النوع من الاقتصاد يشكل تهديداً حقيقياً لهذه الدول بسبب طبيعته المتقلبة واستزافه في المستقبل[٣٩]. كما تتباين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة، وما ينتج عنه من إختلال في التوازن الاستراتيجي، فمثلاً تمثل مساحة المملكة العربية السعودية نحو (٨٣,٤٥%) من إجمالي مساحة دول الخليج، بينما تمثل مساحة قطر نحو (٠,٤%) من مساحة دول المجلس، والكويت نحو (٠,٩%) من مساحته[٤٠]. الامر الذي جعل مسألة الأمن اكثر حساسية بالنسبة للدول الصغيرة، لا سيما في ظل تعدد مصادر الخطر والتهديد المحتمل، ومما يعزز ذلك الخوف وجود هذه الدول في منطقة مضطربة وغير مستقرة من العالم، ومحاطة بقوى اقليمية ودولية كبرى لها تطلعاتها في الهيمنة والنفوذ في المنطقة.

ولا شك فان التباين بين دول المجلس من حيث المساحة أثار جملة من المشكلات والنزاعات في الحدود الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي وما يتعلق بترسيمها وتثبيتها، ومما عزز ذلك محاولات بعض الدول الى حيازة المزيد من الثروات ولا سيما النفطية على حساب الدول الاخرى، مما جعل دول المجلس تعاني من الاحتقانات والاختلافات على صعيد العلاقات السياسية فيما بينها، بل وصل الامر الى تطور تلك الخلافات الى نزاعات تم توظيف العامل العسكري فيها[٤١].

٣. المحددات الاجتماعية: تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من مشكلة حقيقية تتمثل بالتباين الشديد في هيكلية السكان بين دولها، إذ توجد ثلاث دول هي الامارات والكويت وقطر تزيد فيها نسبة السكان الاجانب عن السكان الاصليين، إذ تقدر نسبتهم بنحو (٨١%)، (٥١,٥%)، (٧٥%) على التوالي، في حين ان الدول الثلاث الاخرى وهي السعودية والبحرين وسلطنة عُمان تتميز بتواجد سكاني محلي اكبر، وإن كان ذلك لا ينفي وجود نسبة ليست بالقليلة من الجنسيات الاجنبية الاخرى تمثل نحو (٢٠,٢%)، (٣٣%)، (١٨%) على التوالي في تلك الدول[٤٢]. ولا شك فان الخلل في التركيبة السكانية التي تعاني منها غالبية دول مجلس التعاون الخليجي افرز جوانب سلبية على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وهو ما يمثل عنصر قلق لدى الانظمة الخليجية من التوجه نحو مزيد من الانفتاح السياسي والثقافي، نتيجة وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة لا سيما الآسيوية داخل تلك المجتمعات[٤٣].

ان الخلل في التركيبة السكانية لصالح العمالة الوافدة سيرتب جملة من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات الخليجية، لعل اهمها إمكانية ان تتحول تلك العمالة الى قوة سياسية ضاغطة في المستقبل، لا سيما العمالة الهندية التي تُعد أكبر قوة عاملة اجنبية في المنطقة، مما دفع بعض المراقبين الخليجيين الى التحذير مما سموه " تهنيد" الخليج خلال العقود المقبلة، وتقوية نفوذ الهند وموقفها الاستراتيجي في التفاوض مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإمكانية التأثير على صانع القرار السياسي الخليجي[٤٤]. الى جانب إمكانية تدويل قضية العمالة في الخليج، بل وتسييسها في إطار العولمة واتفاقيات العمل الدولية التي تتجه نحو توطين العمالة الاجنبية الوافدة، ومساواتها مع العمالة الوطنية في الحقوق كافة، الامر الذي يحمل معه تحول مواطني هذه الدول الى أقليات في حال تصديق حكوماتها على اتفاقيات العمل الدولية، الى جانب ما تشكله تلك العمالة من استتراف للموارد الاقتصادية لدول المجلس عبر التحويلات المالية الى دولها الاصلية[٤٥]. فضلاً عن الآثار الاجتماعية والثقافية المترتبة على وجود العمالة، إذ لا يمكن

إغفال أثر المدارس الاجنبية على أبناء الخليج الاصليين، وتأثيرها على النسيج الثقافي والتعليمي واللغوي لأبناء المنطقة.

٤. المحددات العسكرية: بإستثناء المملكة العربية السعودية فان دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة دول صغيرة بمعايير القدرات العسكرية، وهو ما ينعكس سلباً على قضايا الدفاع والتكامل الأمني، خوفاً من ان تترجم تلك القوة الى هيمنة سعودية على الدول الاخرى في المجلس، مما يعني ان أي قوة امنية كبيرة على الارجح ستكون بقيادة السعودية، وقد تُستخدم في مرحلة ما كأداة ردع في وجه الآخرين[٤٦]. وهذه الخشية بدورها دفعت كل دولة من الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي الى القيام بترتيبات أمنية أو معاهدات دفاعية مع دول خارجية بدلاً من تطوير منظومة التعاون الأمني الخليجية، وتُعد الإتفاقيات الثنائية بين بعض دول المجلس والقوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية مؤشرات رئيسة على هذا التوجه.

كما ان دول مجلس التعاون الخليجي لم تمتلك رؤية موحدة لطبيعة التهديدات والاخطار الأمنية المحيطة بها، ولا سيما رؤيتها الى الدور الايراني في المنطقة، مما ادى الى تباين الاولويات وتعدد الرؤى في سياساتها الدفاعية. فضلاً عن ان تمسك دول مجلس التعاون الخليجي بالسيادة الوطنية ادى بدوره الى عرقلة جهود توحيد السياسات الدفاعية للمجلس، وكشف وجود خلافات حول تنظيم القوات المشتركة وإسلوب نشرها وقيادتها، الى جانب اختلاف أنظمة التسليح ومناهج التدريب بين دول المجلس[٤٧].

٥. الأزمة القطرية: تُعد الازمة القطرية ـــــــ الخليجية التي إندلعت عام ٢٠١٧، من أخطر انواع الازمات التي عصفت بمنظومة مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالأزمات الاخرى التي شهدها المجلس. فالواقع يؤشر ان الخلافات السابقة بين دول مجلس التعاون الخليجي، سواء تلك المتعلقة بالسياسة أو الاقتصاد أو الأمن، هي خلافات شائعة، ويجري تجاوزها بإستمرار، لكنها نادراً ما يتم حلها وبصورة كاملة.

مثلت الازمة القطرية تحولاً كبيراً في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وخلقت فجوة في المنظومة الامنية للمجلس ترتب عليه فقدان عامل الثقة بين الدول الاعضاء في المجلس[٤٨]، والتحول من سياسات الأمن الجماعي الى الأمن الانعزالي من ناحية اخرى، مما عمق من إشكالية الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على تحقيق الأمن بمفهومه الشامل سواء بصيغته الجماعية أم المنفردة.

إذ أدت التوترات بين الدول الخليجية الثلاث (السعودية، الامارات، والبحرين)، وقطر ومحاولات إخضاع الاخيرة الى تبلور رؤية قطرية مفادها وجود مخطط للتآمر عليها وإستهداف نظامها السياسي، وهو ما دفعها الى السعي نحو تعزيز جبهتها الاقليمية والدولية، عبر اعتماد استراتيجية متعددة الابعاد، من خلال تقوية جهازها الاعلامي (قناة الجزيرة الفضائية)، وتعزيز علاقاتها الدولية بالقوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وإقليمياً تركيا[٤٩].

وعليه، فقد مثلت الازمة تحدياً غير مسبوق للمنظومة الخليجية، وإختبار للقوة غير مؤكد النتائج، ومما زاد من خطورتها دخول بعض الاطراف الاقليمية على خط الازمة ومسارات إدارتها، مما يدفع بإتجاه تعقيدها بدلاً من حلها، مما يؤشر إمكانية تفكك المنظومة الخليجية وحصانتها الذاتية، ولعل أخطر انواع التدخلات الاقليمية، إرسال تركيا قواتها الى الدوحة، ودور ايران في مساعدة قطر والتعاطف معها في مواجهة الدول الخليجية الاخرى[٥٠].

فالخلافات والصراعات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كانت سمة ملازمة للمجلس منذ إنشائه، بسبب الطبيعة القبلية للإسر الخليجية الحاكمة من جهة، وللتباينات السياسية بين دول مجلس التعاون من جهة اخرى. إلا ان الازمة الراهنة شكلت تهديداً حقيقياً لدول المجلس وللمنظومة الامنية الخليجية، إذ لم يسبق ان تعرضت المنظومة الخليجية الى ازمة سياسية بهذا الحجم، وما تبعه من فرض حصار اقتصادي وسياسي على دولة عضو في المجلس، مما يفتح الباب في المستقبل امام إعادة صياغة التفاعلات الاقليمية

من جديد، والاقتراب من تشكيل محاور متعددة في إطار الاقليم الواحد خارج الدائرة الخليجية، مما سينتج عنه تأثيراته على طبيعة معالجة المشكلات الاقليمية من ناحية، وعلى مستقبل المنظومة الخليجية من ناحية اخرى.

ثانياً: المحددات الخارجية:

تُعد المحددات الخارجية من اهم محددات الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، إنطلاقاً من ان جميع الدول تتأثر بالعوامل الخارجية في توجهاتها ومواقفها، إلا ان الامر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي يبدو اكثر من ذلك بحكم الاهمية الاستراتيجية للمنطقة، والتي جعلت منها ميداناً واسعاً لتداخل العلاقات الدولية، عبر أنماط التدخل والتأثير الخارجي سواء بالتحريض أو تحفيز المواقف الخليجية ضد أطراف عربية او اقليمية، واهم هذه المحددات ما يلي:

١. الدور الامريكي

تُعد الولايات المتحدة الامريكية من أكثر الدول إهتماماً بأمن الخليج العربي، بل اصبحت ترى ان أمن الخليج هو أمن الولايات المتحدة الامريكية ذاته، بسبب الاعتماد المتزايد على نفط الخليج، ووجود أكثر من نصف الاحتياطي العالمي في هذه المنطقة، وبما يضمن تدفق النفط اليها بكميات تكفي إحتياجاتها وبأسعار مناسبة.

فاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٣، لم يكن بعيداً عن السعي الامريكي للسيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة، وتأمين وصول النفط للدول الغربية المستهلكة، إذ يشكل عصب الحياة في صناعات هذه الدول، فالعقلية الامريكية تجمع دائماً بين مسألة تأمين مصادر الطاقة وبين قضية الامن القومي الامريكي[٥١].

ووفقاً لتلك الرؤية صاغت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجيتها في الخليج العربي إنطلاقاً من مصالحها الحيوية في المنطقة، لا سيما وان طبيعة التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج أصبح بعد عام ٢٠٠٣ يميل بشدة نحو سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على شؤون المنطقة، مع إدراكها للدور الاقليمي لإيران في المنطقة، وان فاعلية هذا الدور إذا

ما إقترن بإمتلاكها للسلاح النووي سوف يؤدي الى اختلال موازين القوى في منطقة الخليج العربي[٥٢].

وعليه عدت الولايات المتحدة الامريكية ان امن الخليج العربي يتمثل في التواجد العسكري الامريكي على ارض الخليج بهدف حماية دول الخليج العربية من أية اخطار خارجية محتملة، مع ثبات حقيقة أساسية مفادها ان الوجود الامريكي في الخليج ما هو إلا لحماية المصالح الاستراتيجية الامريكية[٥٣]. وفي هذا السياق، سعت الولايات المتحدة الى الربط بين المصالح القومية للولايات المتحدة على وجه الخصوص والغربية بصفة عامة ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي، إذ عملت على إقناع دول المجلس بأهمية التحالف الاستراتيجي معها من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات الامنية والدفاعية، فضلاً عن إقامة القواعد العسكرية في المنطقة، وعدها جزء من الامن القومي الامريكي والعمل على عقد صفقات مبيعات الاسلحة الامريكية لدول المنطقة ، على الرغم من تعارض هذه السياسة مع سياستها المعلنة بضرورة ضبط عمليات التسلح في منطقة الشرق الاوسط، الامر الذي نتج عنه حالة من سباق التسلح في منطقة الخليج، فضلاً عن إقامة القواعد العسكرية في المنطقة وعدها جزء من الامن القومي الامريكي. كما أخذت تطرح العديد من المفاهيم والتصورات الامنية التي تعبر عن وجهة نظرها، ومحاولة غرسها بالترهيب والترغيب في عقول قادة المنطقة محاولةً بذلك إحتواء الدول الخليجية من خلال التحالفات المعاصرة[٥٤].

فضلاً عن ما سبق، فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى ضمان استمرارية حضورها القوي في الخليج، والحيلولة دون توحد دولها، وإقامة نظام امني خاص بها، إذ حرصت الولايات المتحدة الامريكية كونها طرف فاعل في تفاعلات المنطقة على تفكيك المنظومة الاقليمية لمجلس التعاون الخليجي، والتعامل مع دول المجلس بشكل منفرد ورفضها لمبدأ الحوار الجماعي الذي دعت اليه بعض دول المجلس وعلى رأسها السعودية، لضمان ارتباطها بالسياسة الامريكية في المنطقة، الامر الذي تسبب في حدوث خلافات

بين دول مجلس التعاون، على غرار الخلاف السعودي ـــــــ البحريني في قمة مجلس التعاون التي عقدت بالمنامة في كانون الاول ٢٠٠٤، على خلفية توقيع البحرين اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما عدته السعودية مخالفاً لقرارات المجلس القائمة على ضرورة انتهاج موقف موحد من جانب دول المجلس، والالتزام بالاطار الجماعي في مواجهة الدول الكبرى والتجمعات الاقليمية[٥٥].

ولا شك فقد أدركت أغلب دول مجلس التعاون الخليجي خطورة الدور الامريكي في المنطقة على أمنها واستقرارها، وان السياسة الامريكية أخذت تتسم بعدم الانتظام وضعف الفاعلية في التعامل مع القضايا الاقليمية في المنطقة الخليجية، لا سيما تعاملها مع التوجهات الايرانية في المنطقة والملف النووي الايراني على الرغم من تطابقها في العلن، ومن ثم أصبحت هذه السياسة وتوابعها مصدراً رئيساً للتوتر وعدم الاستقرار، الامر الذي يعقد من فرص التوافق على صيغة مستقرة لأمن الخليج[٥٦].

٢. دور إيران الاقليمي

ان إدراك ايران لمصالحها القومية ولنفوذها الاقليمي اصبح الموجه لسلوكها في منطقة الخليج العربي، ودافعاً لتحقيق مشروعها الاقليمي ومصالحها الاقليمية التي ترجمت الى هرمية اهداف سعت الى تحقيقها، وأثرت في علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية[٥٧].

فقد إنطلقت الرؤية الايرانية لأمن الخليج من ان مصدر التهديد الرئيس لأمن الخليج يتمثل بالتدخل الخارجي والوجود الاجنبي في المنطقة، وان وجود أي قوات عسكرية أجنبية في الجوار الخليجي لإيران يؤثر في رؤيتها لأمن الخليج وطبيعة علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن استراتيجياتها العسكرية وخططها الدفاعية، وتقديرها لمصادر الخطر الخارجي على الدولة والنظام[٥٨].

ان الهدف الاعلى لإيران في بناء قوة اقليمية مهيمنة في منطقة الخليج العربي هي حقيقة لا يمكن إنكارها، وبدونها لا يمكن لها معالجة أية قضية اقليمية مهما كانت اهميتها، ولا شك فان تمسكها بالقيام بهذا الدور المهيمن يأتي من رؤية القيادة الايرانية للمصلحة القومية

بكونها تمتلك مقومات الدولة القائدة في المعادلة الاقليمية التي تسعى الى حمل الآخرين على القبول بها كقوة اقليمية متفوقة ومفتاح الحل لكل المشكلات. وهذا لا يمكن ان يتحقق لها إلا إذا عملت على زيادة قوتها وإضعاف دول الإقليم الى درجة ان تصبح تقريباً بلا قوة، وهو ما أكده وزير الدفاع الايراني الاسبق (علي شمخاني) قائلاً: " تسير ايران في طريق يهدف الى حمل الآخرين رغماً عن إرادتهم على قبول ايران كقوة اقليمية"[٥٩].

لقد شكل السلوك الايراني تهديداً حقيقياً للأمن الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، إنطلاقاً من مقومات القوة التي تملكها، والتي قد تتيح لها فرض رؤاها وتصوراتها حيال مسألة أمن الخليج، ومما يدعم ذلك محاولاتها المتكررة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية عبر توظيف الناحية المذهبية العقائدية في سياستها الخارجية[٦٠]. إذ ان العامل المذهبي –الآيديولوجي إكتسب اهمية خاصة في توجيه سياسة ايران الخارجية والداخلية بعد قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، مما جعل البعد العقائدي أحد أهم محددات السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي إنطلاقاً من إعتبارين: الاول هو انها كانت وجهة اساسية في سعي ايران الى تصدير ثورتها الى الخارج[٦١]، وهو ما يمثل ليس تهديداً لأمن دول الخليج وإستقرارها فحسب، وإنما يشكل تهديداً لمشروعية الانظمة السياسية الخليجية[٦٢]. فضلاً عن السعي لضم بعض دول الخليج العربي أو أجزائه ومد نفوذها السياسي لهذه الدول، ولا شك فان احتلال ايران للجزر الاماراتية الثلاث عام ١٩٧١ يرسخ هذا المفهوم، الى جانب محاولاتها التأثير بنفوذها على نفي عروبة اقليم الخليج إنطلاقاً من ان ايران تشكل غالبية سكان الخليج العربي[٦٣]. والثاني يتمثل في وجود قاعدة شيعية في دول مجلس التعاون الخليجي سعت ايران وما زالت الى استمالتها والتقرب إليها وإستثمارها في تحقيق اهدافها السياسية[٦٤].

وعلى الرغم من ان تأثير البعد العقائدي قد تراجع في توجيه سياسة ايران تجاه دول الخليج بدءً من نهاية عهد الرئيس الايراني رفسنجاني ثم عهد خاتمي، إلا انه عاد الى

البروز في عهد الرئيس احمدي نجاد منذ عام ٢٠٠٥، ثم إزداد حدةً مع الاحداث الاخيرة في سوريا واليمن، حيث الدعم الايراني للنظام السوري وللحوثيين في اليمن[٦٥]. فضلاً عن التأثير الايراني في العراق، والذي يهدف الى عدم جعل العراق مستقراً وقوياً، كي لا يهددها في المستقبل، ولكي يبقى ميزان القوى في المنطقة لصالحها، إذ تسعى ايران لجعل العراق مفتاحاً لها في سياساتها في المنطقة، لتظهر لدول الاقليم مدى قدرتها على التأثير في الدول المجاورة[٦٦]. الى جانب التهديدات الايرانية المستمرة بإغلاق مضيق هرمز من خلال استعراض قوتها عبر المناورات العسكرية التي تجريها في المنطقة، وهو ما عدته دول مجلس التعاون الخليجي تهديداً لأمنها واستقرارها كونه يشجع ايران على مزيد من التمدد والنفوذ[٦٧].

فضلاً عن ذلك، فقد وجدت دول مجلس التعاون الخليجي في توجه ايران لحيازة الاسلحة النووية عبر امتلاكها للبرنامج النووي أحد مصادر التهديد الرئيسة لدول المجلس، إذ ان نجاح ايران في حيازة البرنامج النووي سوف يشجع دول المنطقة الاخرى على دخول مجال الحيازة النووية هي الاخرى، لا سيما في مجال القدرات النووية السلمية، وهو ما ينتج عنه تأثيرات استراتيجية خطيرة في المنطقة لا تقل عن تأثير الاسلحة النووية، مما يعرض مفاهيم الأمن التي استقرت عليها دول الخليج لمدة طويلة الى الاختلال، وهو ما تخشاه الدول الخليجية[٦٨]. الى جانب قلق دول مجلس التعاون الخليجي من توظيف أزمة البرنامج النووي بالضد من مصالحها، إنطلاقاً من ان الصراع حول الملف النووي الايراني هو في جانب منه يمثل صراع ارادات بين القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية، وبين ايران كقوة اقليمية صاعدة لها طموحات واهداف في محيطها الاقليمي، لا سيما بعد خروج العراق من معادلة التوازن الاقليمي بعد عام ٢٠٠٣ [٦٩]. الامر الذي يعزز من إمكانية إندلاع حرب مفتوحة في المنطقة في حالة الفشل في حل أزمة البرنامج النووي الايراني بالطرق السلمية، عبر مواجهة مسلحة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية بسبب الملف النووي وقضايا اخرى، مما ينتج عنها تأثيرات خطيرة لا تستثني

أحداً من دول المجلس. وهو ما دفع دول مجلس التعاون الخليجي الى التوافق حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الايراني، تتمثل بضرورة وجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية بهدف تجريد ايران من قدراتها النووية والتدميرية الراهنة أو المستقبلية[٧٠].

٣. الدور التركي

سعت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام ٢٠٠٢، الى تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، لما تمتلكه المنطقة من موقع استراتيجي مهم وإمكانيات اقتصادية هائلة يمكن ان تحقق اهداف ومصالح تركيا في المنطقة، وزاد من توجهها نحو المنطقة تداعيات ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما نتج عنه من بروز ايران كقوة اقليمية، وسعيها لتطوير برنامجها النووي، وهو ما دفع بدول مجلس التعاون الى الترحيب به بهدف تحقيق التوازن الجيوستراتيجي مع ايران.

والواقع فقد إستغلت تركيا مجموعة من العوامل والمتغيرات لتحقيق مصالحها وطموحاتها القومية، ويأتي في مقدمتها البروز كقوة اقليمية ذات نفوذ في المنطقة. وقد وجدت تركيا بعد احتلال العراق فرصة للبروز كقوة اقليمية، وهو ما عبر عنه (عمر تشبيناز) مدير برنامج تركيا في معهد بروكينغز الامريكي، بقوله:" دفعت فوضى ما بعد غزو العراق تركيا الى الانغماس بشكل أعمق في الشرق الاوسط"[٧١].

وفي سياق توجه تركيا لتفعيل دورها الاقليمي، فقد إستندت في سياستها مع دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيق اهداف محددة منها: [٧٢]

أ. تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أعضاء المجلس.

ب. تقديم نفسها كقوة اقليمية موازنة للقوة الايرانية، لا سيما بعد زيادة النفوذ الايراني في المنطقة وتحديداً في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ج. مواجهة أي تحديات تظهر لمصالحها وامنها، لا سيما بعد احتلال العراق وتداعيات عدم استقراره على أمن واستقرار المنطقة.

ولا شك فان تركيا سعت الى توسيع نفوذها في دول مجلس التعاون الخليجي خدمة لمصلحتها القومية والاقتصادية بالدرجة الاساس مع دول المجلس الغنية بالموارد النفطية قبل المصلحة الامنية، على الرغم من إعلانها بأنها تُقدم الاخيرة على الاولى[٧٣]. وهو ما عبر عنه وزير الخارجية التركي الاسبق احمد داود أوغلو بقوله:" ان منطقة الخليج العربي تُعد من الاحواض البحرية المهمة التي يمكن ان تدعم التأثير القاري لتركيا. وان إبتعاد تركيا عن التأثير في هذه المنطقة، بالرغم من قربها من الخليج، الذي يمتلك اهم موارد الطاقة في العالم، أهم نقطة ضعف في ماضي السياسة الخارجية التركية"[٧٤]. ومما شجع هذا التوجه طبيعة التطورات والتفاعلات التي ظهرت لاحقاً، والتي اسهمت في بروز صياغة جديدة لمبادئ الامن القومي والمصالح العليا التركية وفقاً لعدة عناصر أهمها ان تركيا في المقام الاول دولة شرق اوسطية قبل ان تكون دولة اوربية.

لقد استطاعت تركيا عبر سياساتها المختلفة ان تشكل عمقاً استراتيجياً في المنطقة العربية عموماً، وفي دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً، مما عدته دول المجلس تهديداً لها ومنافسة جدية لدول الخليج على مستوى المنطقة، لا سيما بعد ان عززت تركيا من رمزيتها وتغلغلها في القضايا المصيرية العربية، من خلال مساندتها للحركات الاحتجاجية من تونس حتى سوريا مروراً بليبيا ومصر[٧٥]. ومما عزز من خشية دول مجلس التعاون الخليجي من الدور التركي في المنطقة هو دخولها على خط الازمة التي إندلعت بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي الثلاث (السعودية، الامارات، والبحرين) عام ٢٠١٧، إذ ترى دول الخليج ان تركيا إستغلت الازمة الناشئة بهدف تكريس تغلغلها العسكري في المنطقة، والتأثير في المنظومة الامنية الخليجية.

وقد بدأ السلوك التركي واضحاً بعد الازمة، من خلال إعادة تفعيل الاتفاقية الامنية الموقعة مع قطر في كانون الاول ٢٠١٤، ومصادقة البرلمان التركي عليها في بدايات الازمة، مما نتج عنها إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، والتعاون في مجال التدريب العسكري والصناعات الحربية وتدريب الكوادر العسكرية وإقامة المناورات العسكرية

بين البلدين، الامر الذي أدى الى ارسال الوجبة الاولى من القوات التركية بكافة تجهيزاتها الى الدوحة مع عدد كبير من المستشارين العسكريين الاتراك[٧٦].

وبذلك، فقد شكل التدخل التركي في الازمة الخليجية، عبر تقديم المساعدة لقطر في المجالين السياسي والامني، مؤشر على انتقال تركيا من الحياد الى التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس، على الرغم من رفض بعض دول المجلس لذلك الدور ولا سيما السعودية، الامارات، والبحرين، كونه ينتقل بالأزمة من الدائرة الخليجية الى الدائرة الاقليمية، مما يمثل تهديداً لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

٤. التحولات السياسية والأمنية في العراق

تعرض النظام الاقليمي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الى خلل كبير في موازين القوى لصالح ايران، مما دفع دول الخليج العربي الى الاستعانة بالفاعلين الدوليين لمواجهة هذا الاختلال في هيكل الامن الخليجي، الذي اصبح مصدر قلق للدول الخليجية.

فالعراق يُعد أهم نقطة في الدور الايراني في منطقة الشرق الاوسط لا سيما بعد عام ٢٠٠٣، إذ شكل نقطة التفاعل والتقاطع بين ايران والولايات المتحدة الامريكية من جهة، وبين ايران والدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية من جهة اخرى، مما جعل العراق والمنطقة عموماً في حالة من التوتر وعدم الاستقرار نتيجةً لسياسات التنافس بين القوى الاقليمية والدولية[٧٧]. ومما زار من عوامل التأثير الايراني في العراق هو طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، والكم الهائل من التفاعلات التي تركت آثاراً سياسية واجتماعية ودينية مترابطة، فضلاً عن المتغير الأهم في العلاقة وهو المتغير الجغرافي.

وفي هذا السياق، فقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي ان التدخل الذي تمارسه ايران في الشأن العراقي سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، سوف لن تقف تداعياته على الداخل العراقي فحسب، وانما ستكون له تأثيراته الخطيرة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي. وقد اشار وزير الخارجية السعودي الاسبق سعود الفيصل في

محاضرة ألقاها في مجلس الشؤون الخارجية بنيويورك في ايلول ٢٠٠٥، الى ذلك بقوله:" إن اهم ما فعلته الحرب على العراق كان تعزيز النفوذ الايراني فيه وفي المنطقة، على عكس ما كانت ترمي إليه وتأمل الولايات المتحدة وبعض الدول العربية من تحجيم لذلك النفوذ"[٧٨].

فالدور الايراني أصبح هو الاقوى في العراق، بفعل تأثيرها الفاعل على الكثير من القوى السياسية العراقية المؤثرة، واصبحت الى حدٍ ما هي الماسكة بخيوط اللعبة السياسية فيه. الامر الذي خلق نوع من الخوف والتوجس لدى دول مجلس التعاون الخليجي لتداعياته الامنية من ناحية، ودوره في تهميش الدور الخليجي ولا سيما الدور السعودي في المنطقة لحساب ايران وبرنامجها النووي من ناحية اخرى، لا سيما وان السعودية هي الموازن النسبي لإيران في العراق بعد الاحتلال[٧٩].

وعلى الرغم من ان العراق بعد عام ٢٠٠٣، لم يعد يمثل تهديداً حقيقياً لمحيطه الاقليمي ولا سيما الدول الخليجية، إلا ان البيئة العراقية الجديدة التي يسودها عدم الاستقرار على جميـــع الاصعدة، جعلت العراق أحد أهم مصادر التهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجي. ففي الكويت مثلاً لا تزال نظرة الشك والتوجس تجاه النيات العراقية قائمة على خلفية بعض التصريحات والمواقف من بعض المسؤولين العراقيين، الى جانب الخلافات بين البلدين حول ترسيم الحدود الدولية التي أقرتها الامم المتحدة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وما يترتب عليها من تبعية حقول النفط الحدودية بين البلدين[٨٠]. فضلاً عن ان طبيعة الاوضاع الامنية في العراق، والتي تحولت في مرحلة ما الى عنف طائفي غير مسبوق في تاريخ العراق والمنطقة ككل، جعلت من العراق أحد اهم العوامل الاقليمية المؤثرة في أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

٥. التهديدات الإرهابية

شكلت ظاهرة تنامي الجماعات الإرهابية تحولاً جوهرياً في المشهد الاستراتيجي الاقليمي، وتهديداً رئيساً لمعادلة الأمن في منطقة الخليج العربي، التي أصبح بمقدورها

تحدي سلطة الدولة بما لديها من اسلحة، وبما يفوق قدرات الدولة ذاتها، الامر الذي جعل الدول تخوض "حروباً غير نظامية"[٨١]. فنظراً للتداخل الشديد بين تفاعلات البيئتين الخليجية والاقليمية، فقد أصبح التهديد المحتمل لا يقتصر على الدول فقط، وانما قد يأتي من مجموعة أفراد أو منظمات عابرة لحدود الدول مثل تنظيم " القاعدة وداعش" الارهابيين[٨٢]، إذ تحاول هذه التنظيمات التأثير على الرأي العام وزعزعة استقرار الانظمة السياسية الحاكمة، عبر تهديد الرموز السياسية والفكرية والمؤسسات الحكومية وافراد الشعب كافة[٨٣].

وعليه فقد ادركت دول مجلس التعاون الخليجي خطورة التنظيمات الارهابية على أمنها واستقرارها، لا سيما مع انتشار الافكار المتطرفة داخل المجتمعات الخليجية، وتزايد شعبية بعض الجماعات المتطرفة مثل " القاعدة وداعش"، بين صفوف المواطنين. إذ أظهرت العديد من الدراسات والتقارير ان عدداً كبيراً من المقاتلين في صفوف هذه الجماعات ينتمون الى دول الخليج العربي، وهو ما ادى الى تزايد دعوات الاصلاح وتحقيق المزيد من الديمقراطية والحرية في دولها كما هو الحال في البحرين والكويت والسعودية[٨٤]. ولعل ما يزيد من خطورة التهديدات الارهابية على دول مجلس التعاون الخليجي هو تأثيرها على الاقتصاديات الخليجية في حال استهداف المرافق والمنشآت النفطية في دول المنطقة، وهو ما تكرر اكثر من مرة، لا سيما في المملكة العربية السعودية التي شهدت وحدها ما يزيد على خمس عشرة هجمة ارهابية خلال المدة ٢٠١١ – ٢٠١٥، فضلاً عن التهديدات الارهابية التي شهدتها دولة الامارات في عام ٢٠١٤[٨٥].

المبحث الرابع: رؤية مستقبلية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي

يستدعي البحث في مستقبل الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي جانب كبير من الموضوعية والواقعية، في البحث عن اهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في إدراك الدول لأمنها، ومدى إمكانية تأثير هذه العوامل في تحديد مسارات المستقبل واتجاهاته لتلك

الدول على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي. ويمكن في هذا السياق، الاشارة الى أبرز المشاهد المستقبلية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، مع بيان اكثرها ترجيحاً.

أولاً: مشهد الاعتماد على القدرات الذاتية

أدت المتغيرات الاقليمية التي شهدتها منطقة الخليج العربي لا سيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الى تأكيد قادة دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة وضع استراتيجية للمجلس تتناسب والمرحلة القادمة، بهدف تعزيز التعاون والروابط والشراكة بين دول المجلس، لمواجهة تلك التحديات، ولصياغة منظور جديد للأمن الاقليمي إذ اصبحت مصادر التهديد الداخلية تفرض نفسها بما يعادل او يفوق مصادر التهديد الخارجي، ومما ساعد بروز هذا التوجه ثلاثة دوافع هي:[٨٦]

١. إدراك دول مجلس التعاون الخليجي ان المجلس لم يعد مواكباً للتطورات والمتغيرات الاقليمية والدولية، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية والامنية الداخلية والخارجية، وفي ظل توجه بعض دول المجلس الى الانخراط في قضايا " فوق اقليمية خليجية"، على حساب القضايا الخليجية ومصالح الدول الاعضاء في المجلس.

٢. بروز احداث ما سمي بـــ "الربيع العربي"، والتي خلقت واقعاً جيوستراتيجياً جديداً في المنطقة، والتي لم تكن الدول الخليجية بعيدة عن تأثيراتها، مما تطلب من دول مجلس التعاون طرح فكرة التكامل الخليجي (الاتحاد)، لمواجهة التحديات القادمة.

٣. إدراك الدول الخليجية ان طرح فكرة الاتحاد سيتيح لدول المجلس فرصة لإحداث تغيير سياسي متدرج، يستكمل ما بدأته بالفعل في هذا الشأن، ويجنبها الانزلاق نحو الفوضى على نحو ما حصل في بلدان الربيع العربي الاخرى.

وفي هذا السياق، سعت دول مجلس التعاون الخليجي الى تطوير المنظومة الدفاعية الخليجية، وإيجاد آلية تعاون عسكري فيما بينها، عبر تفعيل ما جاء في اتفاقية الدفاع المشترك الخليجية التي وقعها قادة دول المجلس في قمة المنامة عام ٢٠٠٠، والتي تستند

الى مبدأ ان أي اعتداء على أي من الدول الاعضاء يُعد إعتداءً على كافة دول مجلس التعاون الخليجي. وتم الاتفاق على تطوير قوة درع الجزيرة وزيادة فعاليتها القتالية، وفقاً لإمكانات كل دولة بما يخدم دورها في مفهوم الدفاع المشترك، وخلال الاجتماع الدوري الخامس لمجلس الدفاع المشترك لوزراء الدفاع في دول المجلس الذي عُقد في ابو ظبي في تشرين الثاني ٢٠٠٦، تم التأكيد على تطوير قوات درع الجزيرة وسبل تطوير مشروعي حزام التعاون والاتصالات المؤمنة والتدريبات المشتركة بين دول المجلس، وتوحيد الكراسات والمناهج العسكرية[٨٧].

ان تأكيد دول المجلس على تطوير قوة درع الجزيرة يُعد التطور الابرز بين الانجازات التي حققتها دول المجلس في المجال العسكري، إلا ان الواقع يؤشر ان هذه القوات لم يجري تفعيلها إلا بعد التهديدات التي طالت الدول الخليجية أثر احداث ما سمي " بالربيع العربي". ففي آذار عام ٢٠١١ دخلت قوات من السعودية والامارات بدعم بحري محدود من الكويت الى البحرين بناءً على طلب ملك البحرين، تحت مظلة قوات درع الجزيرة لمواجهة الاضطرابات التي حدثت ضد الاسرة المالكة في البحرين[٨٨]. وهو ما يؤشر ان هذه القوات هي قوات رمزية للدلالة على وجود التعاون العسكري بين الدول الخليجية ليس أكثر.

ولا شك فان التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي اقتصر على القضايا الهامشية، ومواجهة التمرد الداخلي، ومكافحة الارهاب على مستوى الدول، بدلاً من تمهيد الطريق امام الوحدة الكاملة في وجه التهديدات التي تواجه دول المجلس، الامر الذي يعني ان اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير قدراتها الدفاعية الذاتية لتحقيق الأمن والاستقرار الاقليمي لدول الخليج غير قابل للتحقق في المدى المنظور، كونه يواجه العديد من الكوابح والمعوقات أهمها:[٨٩]

١. الخلل في التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي، ادى الى عدم التوازن بين حجم القوى البشرية العاملة في القوات المسلحة بين الدول الخليجية، مما انعكس سلباً على نظام التجنيد لدول الخليج.
٢. غياب الرؤية الاستراتيجية الدفاعية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، مما نتج عنه افتقار دول مجلس الى سياسة موحدة حول مصادر الاسلحة والمعدات العسكرية، والاختلاف في طبيعة الاستخدامات القتالية لها.
٣. افتقار دول مجلس التعاون الخليجي الى عقيدة قتالية موحدة، بسبب تعدد مصادر إستقاء الثقافة والعلوم العسكرية من ناحية، ولصغر حجم الوحدات المقاتلة الذي لم يكن يتعدى المستوى التكتيكي من ناحية اخرى.
٤. الريبة وانعدام الثقة بين الاطراف الخليجية، فيما يتعلق الامر بأي عمل جماعي، كونه سيمكن السعودية الى جانب الولايات المتحدة الامريكية من التحكم بأي ترتيبات دفاعية، ومن ثم ستجد الدول الصغيرة إنها اصبحت محاصرة بينهما[٩٠]. وكان هذا واضحاً في موقف الدول الخليجية من مسألة تطوير منظومة الدرع الصاروخي التي طرحتها الولايات المتحدة الامريكية لمواجهة التهديدات الايرانية في منطقة الخليج، إذ لم يحصل توافق بين دول المجلس حول ذلك المقترح، بسبب التنافس بين الامارات والسعودية على مقر القيادة المركزية للمنظومة الدفاعية.

ثانياً: مشهد التعاون والشراكة الاقليمية

يفترض هذا التوجه ان وضع أي نظام أمني في منطقة الخليج العربي لا بُد ان يأخذ في الاهتمام مصالح جميع دول المنطقة، عبر إشراك جميع الاطراف الاخرى المؤثرة في المنطقة لتحقيق الأمن، إنطلاقاً من ان تحقيق الأمن والاستقرار الخليجي من شأنه ان ينعكس إيجاباً على أمن الشرق الاوسط، ومن ثم فقد سعت دول مجلس التعاون الخليجي الى محاولة إيجاد صيغة لتوسيع المجلس ليضم دولاً اخرى، وبما يساعد في بناء نظام أمني

متعدد الاطراف على غرار منظمة الأمن والتعاون في اوربا، او على نمط إنشاء الاتحاد الاوربي.

وفي هذا الاطار، فقد إتجهت دول مجلس التعاون الخليجي في آيار ٢٠١١ الى توسيع عضوية المجلس بالدعوة الى ضم كل من المغرب والاردن في صفقة عنوانها (الامن مقابل الاقتصاد)، أي إسهام الاردن والمغرب في ضمان الامن الداخلي في دول المجلس مقابل دعم المملكتين من قبل دول المجلس اقتصادياً[٩١]. فهذه الاستراتيجية تُعد إحدى إفرازات تطور مفهوم الامن القومي الخليجي، والتي تنطلق من فرضية: ان ضم دول جديدة الى عضوية المجلس سوف يوسع من مفهوم الامن الخليجي، ويشكل ضماناً لأمن النظم السياسية الحاكمة في المنطقة من التهديدات لا سيما بعد أحداث " الربيع العربي وتداعياتها، ويخلق المزيد من التأثير في الدائرة الاقليمية والدولية، وبما يجعل من مجلس التعاون الخليجي منظومة دولية متجانسة فكراً وسلوكاً لكونها تمثل ثقلاً عربياً في المحيط الاقليمي والدولي.

والوقع، فانه لا يمكن ترجيح هذا الخيار في تحقيق الأمن الخليجي، إذ أثبتت المعطيات والاحداث التي شهدتها المنطقة، محدودية الرؤية الخليجية في التوجه نحو التوسع في تحقيق الشراكة والتعاون مع دول الاقليم، كونها انطلقت من إعتبارات مصلحية خليجية بالدرجة الاساس، وانها اقتصرت على دول محددة بعينها دون إشراك الدول الاخرى المؤثرة في الاقليم كالعراق وايران، وهو ما يؤشر فشل المشروعات الامنية التي طرحت في المنطقة، مع إمكانية تحولها الى مصدر تهديد للعمق الخليجي والمصالح الخليجية في المنطقة. ولعل ما يؤيد ذلك عدم إدراك دول مجلس التعاون الخليجي ان المشكلة الامنية في المنطقة قد لا تأتي فقط بسبب العامل او التهديد الخارجي، بقدر ما ان هنالك هشاشة في بنية المجتمع الخليجي، وان دول المجلس تعاني من مشكلات داخلية قديمة ومتجددة في الوقت نفسه، يستدعي التوقف عندها ومراجعتها، وصولاً الى توحيد الرؤى السياسية

والامنية لدول مجلس التعاون الخليجي، الامر الذي يمنح المجلس نقاط قوة في أي مشروعات وتصورات أمنية تتعلق بالمنطقة مستقبلاً.

ثالثاً: مشهد الاعتماد على الحماية الاجنبية

ارتبط الأمن الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي بالقوى الدولية ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية، ثم ما لبث ان تحول نظام الأمن الخليجي الى تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣، وما نتج عنه من تداعيات تمثلت بخروج العراق من معادلة التوازن الاقليمي، لصالح بروز ايران كقوة اقليمية مؤثرة في تفاعلات المنطقة.

فقد أدت البيئة الامنية الخليجية غير المستقرة، مع تزايد أهمية البترول الاقتصادية والاستراتيجية، الى ان يصبح أمن الطاقة على صلة وثيقة بالأمن الاقليمي الخليجي، ومن ثم أصبح أمن الخليج على ارتباط وثيق بالأمن العالمي، وجزء لا يتجزأ منه، لا سيما بالنسبة للقوى الاقتصادية العالمية وللإستقرار الاقتصادي العالمي بشكل عام. ومن ثم أصبح التدخل الأجنبي لحماية مصادر الطاقة احد عوامل عدم الاستقرار والتوتر الاقليمي، الامر الذي جعل المنطقة تعيش في مشكلات امنية متعددة ومتداخلة عجزت في ظلها الدول الاقليمية عن خلق نظام أمن اقليمي قادر على البقاء، ويحقق لها الحماية والاستقرار دون التدخل الاجنبي المبني على مصالح ضيقة[٩٢].

وعليه، فقد أصبحت الولايات المتحدة الامريكية الدولة المتحكمة بتوازنات المنطقة، والضامن لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، والطرف الذي يحدد شكل ونظام التوازن الاقليمي القادم، بوصفها الطرف الاقوى في معادلة التوازن الاقليمي، والقادر على صياغة أية ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي، من خلال التعامل مع أمن دول مجلس التعاون الخليجي بوصفه شاناً داخلياً أمريكياً ومصلحة أمنية إستراتيجية.

ان التحولات الاقليمية والدولية، وطبيعة التحديات والتهديدات التي تواجه دول المنطقة، لا سيما التهديدات الايرانية وتداعيات برنامجها النووي، وعدم الاستقرار السياسي والامني في اغلب دولها، دفعت بدول مجلس التعاون الخليجي الى ان تربط أمنها بالقوى الخارجية ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية، واتجهت نحو إضفاء الشرعية على الوجود العسكري الامريكي في المنطقة لحماية المصالح الاقليمية الخليجية عبر التحالفات والاتفاقيات الامنية سواء بصورة منفردة او مجتمعة.

وقد سعت الولايات المتحدة من جانبها الى استمرارية حالة عدم الاستقرار الامني المتحكم بالمنطقة، كونه يصب في مصلحتها القومية، إذ ان تحقق الأمن والاستقرار فيها يعني عدم الحاجة الى التدخل او الوجود العسكري الامريكي أصلاً، فالولايات المتحدة تحاول إبقاء المنطقة في حالة من التوتر وعدم الاستقرار بهدف تبرير وجودها باستخدام ما يسمى بـــ" تجارة التهديد والحماية"[٩٣]. الامر الذي يعني ان المحافظة على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي وضمان استمرار تدفق مصادر النفط بسهولة لها، سيكون في مقدمة أولويات كل المصالح الحيوية والمصالح المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الحالي[٩٤].

وعليه، وبحكم المعطيات الاقليمية الحالية، واعتبارات أهمية منطقة الخليج العربي الاقتصادية والاستراتيجية، فان استمرارية إعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الولايات المتحدة الامريكية لضمان أمن واستقرار دول المجلس، هو الخيار الأقرب إلى الواقع، مع إمكانية تطور هذا التوجه، كونه يشكل إحدى دعائم استمرارية هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.

الخاتمة

ان الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، فضلاً عن التنافس السياسي والعسكري الذي يتصاعد حولها، كونها حلقة الوصل بين اكبر قارات العالم، جعلت للمنطقة اهمية خاصة في الحسابات السياسية الاقليمية والعالمية، واصبحت

على درجة عالية من التأثير والتأثر بما يجري حولها من احداث وتداعيات، وهو ما انعكس على الامن والاستقرار في المنطقة.

وفي ضوء تلك الاهمية، فقد اصبحت إشكالية تحقيق الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي على قدر كبير من الأهمية، وستظل أحد أهم التحديات التي تواجه دول المجلس، ولاسيما في ظل إدراك دول المجلس الفجوة الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى، ولعل في مقدمتها العراق وإيران، وهو ما دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى منح البعد الأمني أهمية بالغة ضمن سياستها الدفاعية، وهو ما عكسته الإتفاقيات الأمنية الثنائية بينها وبين الدول الغربية الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأت بوادرها منذ تسعينيات القرن الماضي.

ان التداخل بين التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، وطبيعة التفاعلات الاقليمية والدولية وتأثيراتها المحتملة على أمن واستقرار الدول الخليجية، سوف تشكل دافعاً نحو تعزيز الترابط بين الأمن الاقليمي الخليجي والمصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي، وهو مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مناطق العالم المختلفة ولا سيما الحيوية منها، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي، إذ إن توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض سيطرتها على شؤون العالم يدفع بها الى الإدعاء بأن هذه المنطقة أو تلك ذات مصلحة حيوية بالنسبة لها، وهو ما يعني إن أي تهديد لها يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، والذي يقتضي بالضرورة مواجهته بكل الوسائل الممكنة بما فيها إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها.

وعليه، فان العامل الاقتصادي، ولا سيما أمن إمدادات الطاقة، سيكون عاملاً مهماً ورئيساً في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفي تحديد توجهاتها المستقبلية على المستوى العالمي، ومن ضمنها منطقة الخليج العربي، الامر الذي يؤشر استمرارية دول مجلس التعاون الخليجي في الاعتماد على المظلة الامنية الامريكية، ومما يعزز ذلك التوجه

تأكيد الولايات المتحدة الامريكية في علاقاتها مع دول الخليج العربي على الطبيعة العدائية لإيران، مما يجعلها عامل لعدم الاستقرار في المنطقة، الامر الذي يجعل من الولايات المتحدة لاعباً رئيساً في اية ترتيبات اقليمية محتملة، وهو ما يعزز الشراكة الامريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي بما يضمن الامن والاستقرار للدول الخليجية.

الهوامش

[1] جرايمي هيرد وبال دوناي، الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي، في: مجموعة باحثين، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣، ص ٣٠.

[2] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١،٢٠١٤، ص ٣٢.

[3] نقلاً عن: ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، بنغازي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٩، ص ٧٦.

[4] فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الايرانية واثرها على امن الخليج العربي ١٩٩١-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم – قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٢، ص١٣٩. وينظر: مصطفى علوي، الامن الاقليمي بين الامن الوطني والامن العالمي، سلسلة مفاهيم، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد (٤)، ٢٠٠٥، ص٨.

[5] نقلاً عن: اسماء قرايرية، التواجد العسكري الاجنبي في دول الخليج العربي وكلفة الامن القومي: السعودية دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٦١.

[6] علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٧، ص ٢١٣.

[7] نقلاً عن: علي عبد العزيز الياسري، الامن القومي العراقي: الابعاد الفكرية والسياسية لإستراتيجية الامن القومي العراقي، بغداد، ط١،٢٠١٠، ص ٤٩.

[8] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ١٣١. وينظر: ابراهيم ابو خزام، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

[9] احمد محمد ابو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٦)، خريف ٢٠١٢، ص ص ٤٩ –٥٦.

[١٠] محمد صادق اسماعيل، امن الخليج العربي الواقع وافاق المستقبل، الطبعة الاولى، بيروت، المجموعة العربية للتدريب والنشر،٢٠١٤، ص٣١. وللمزيد حول افكار وطروحات المدرسة الواقعية، ينظر: جيرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية، بلا، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ١٤٢.

[١١] عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣ –٣٤.

[١٢] مصطفى علوي، مفهوم الامن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في كتاب: هدى ميتكيس وصدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص٦. وللمزيد حول افكار المدرسة الليبرالية، ينظر: وسام ميهوب، أثر المتغيرات الاقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الانظمة السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٥.

[١٣] محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الطاقة: الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات)، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٩، ص٤٩. وللمزيد حول ذلك ينظر: روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ١٢٥.

[١٤] حليمة بوزناد ودلال أحسن، تأثير الاقليات على الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط: أكراد سوريا نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢٠.

[١٥] نقلاً عن: اشرف محمد كشك، تطور الامن الاقليمي الخليجي من عام ٢٠٠٣: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،٢٠١٢، ص ص ٧٦ –٧٧.

[١٦] د. لبنى خميس مهدي، الامن الاقليمي وأثره على الامن الوطني: دراسة في حالة العراق، مجلة النهرين، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد الرابع، كانون الاول ٢٠١٧، ص ص ٧٦ – ٧٧.

[١٧] د. علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، بيروت، دار الروافد الثقافية ــ ناشرون، ط١،٢٠١٧، ص ٥٨.

[١٨] محمد بدري عيد، البيئة الاستراتيجية الراهنة في الخليج: التحولات والتحديات، في: مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عيد وجمال عبد الله، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١،٢٠١٤، ص ٢٥.

[١٩] محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، بلا، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط١،٢٠١٠، ص ٧.

[٢٠] تقرير الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الاحصاء، العدد الرابع، آذار ٢٠١٤، ص ١٢.

[٢١] د. خديجة عرفة، تحديات سياسة امن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات، البحرين، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني، العدد الاول، ٢٠١٥، ص ١٣٠.

[٢٢] د. محمد ياس خضير، أمن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٥٣)، ٢٠١٢، ص ١٣٥.

أُعلن عن تأسيس مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية في مؤتمر القمة الذي عُقد في أبو ظبي في ٢٥ آيار ١٩٨١، وضم ست دول خليجية هي (الامارات، السعودية، البحرين، الكويت، قطر، وعمان)، لتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية، السياسية، الامنية، الثقافية، الصحية، التعليمية، والاجتماعية. للمزيد ينظر: نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٧، ص ص ٢٨٥ –٢٨٦. وينظر كذلك: محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

[٢٣] د. اشرف محمد كشك، أمن الخليج العربي واولوياته للأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٢١٧)، تموز ٢٠١٩، ص٨٢.

[٢٤] محمد مقروف، المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٦، ص ص ٩٧ ــ ٩٨.

[٢٥] خالد بن سلطان بن عبد العزيز، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٤، ص ٥.

[٢٦] محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٦ –٣٨.

[٢٧] نقلاً عن: خالد نايف الهباس، العلاقات الخليجية ـــــ الهندية: رؤية إستراتيجية، في: مجموعة باحثين، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، تحرير: محمد عبد العاطي، بيروت ــ الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات، ط١، ٢٠١٠، ص ١٨٤.

[٢٨] محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

[٢٩] عبد الخالق عبد الله، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: طبيعته ومسيرته، في كتاب: مجموعة باحثين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثانية، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩، ص ٦١٦.

[٣٠] حشوف ياسين، عامل التهديدات الأمنية: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد (١٥)، حزيران ٢٠١٦، ص ٤٨.

[٣١] محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

[٣٢] عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٦١٥. وينظر: حشوف ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

[٣٣] محمد مقروف، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

[٣٤] محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

[٣٥] د. جمال عبد الله، الموقف القطري من ثورات الربيع العربي: السياسة الخارجية القطرية من الحياد الى التأثير، في: مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عيد وجمال عبد الله، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٤، ص ٩٥.

[٣٦] يحيى صدقه فاضل، دول الخليج العربي: الاتحاد أم الضعف، مجلة آراء حول الخليج، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد (٩٢)، ٢٠١٢، ص ٢١.

[٣٧] د. عمر الحسن، أبعاد ودلالات تحول مجلس التعاون الخليجي من صيغة التعاون الى صيغة الاتحاد، في: مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عيد وجمال عبد الله، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٤، ص ٧١.

[٣٨] عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٢، ص ٧١.

[٣٩] المصدر نفسه، ص ٦١.

[٤٠] محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

[٤١] أنور مؤمن، دبلوماسية الوساطة في النزاعات الخليجية: دراسة في دور (الكويت، قطر، عُمان)، في: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٨، ص ٩١.

[٤٢] محمد مقروف، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤ – ١٥.

[٤٣] محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

[٤٤] كديرا بشياغودا، العلاقات بين الهند ومجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي، الدوحة، معهد بروكينجز الدوحة، ٢٠١٧، ص ١٦. وينظر: محمد مقروف، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

[٤٥] محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

[٤٦] سيتريا بيانكو، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي: السيادة بين التعاون والمنافسة، إسطنبول، منتدى الشرق، تشرين الثاني ٢٠١٨، ص ٢.

[٤٧] د. محمد صالح المسفر، التحديات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد التاسع، ١٩٩٨، ص ٢١.

□ ترتبط الازمة القطرية ارتباطاً وثيقاً بالخلاف الدبلوماسي الذي يعود الى المدة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، عندما أقدمت كل من السعودية والبحرين والامارات، وهي الدول نفسها الاطراف في أزمة عام ٢٠١٧، الى جانب مصر على سحب سفرائها من قطر رداً على إنتهاك قطر لإتفاق أمني شامل يعود الى تشرين الثاني عام ٢٠١٣، يُطلق عليه " إتفاق الرياض"، والذي حدد إلتزامات تنص على الامتناع عن دعم الاطراف الاقليمية الفاعلة المصنفة كونها أطرافاً مزعزعة للإستقرار، بما في ذلك جماعة الاخوان المسلمين وايران وكافة الجماعات المرتبطة بهما. للمزيد حول عوامل وأسباب نشوء الازمة، ينظر: عبد الله خليفة الشايجي، أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١،٢٠١٨، ص ٢٥٧ وما بعدها.

[٤٨] جارش عادل، تداعيات الفوضى الامنية بمنطقة الخليج على التجربة التكاملية الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي، في: الازمة الخليجية الراهنة ... الاسباب والتداعيات، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ط١، ٢٠١٩، ص ١٤٨.

[٤٩] فراس عباس هاشم، عوامل الرعب الموجهة: السعودية وإستراتيجية إخضاع طرفي الصدع، في: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٨، ص ١٩٣.

[٥٠] د. محمد الرميحي، مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٢١٠)، اكتوبر ٢٠١٧، ص ص ٩٦ – ٩٧.

[٥١] د. سليم كاطع علي، أثر النفط في التوجه الامريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٥٧)، نيسان ٢٠١٤، ص ١٥٤.

[٥٢] د. محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

[٥٣] محمد صادق اسماعيل، ص ٥٩.

[٥٤] للتفصيل حول التسهيلات والقواعد ومبيعات الاسلحة الامريكية، ينظر: عبد الجليل زيد مرهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، بيروت – الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون ــ مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢، ص ٥١ وما بعدها. وينظر كذلك: مصطفى ابراهيم الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الامريكي في الخليج، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣، ص ٩٥ وما بعدها.

[٥٥] عبد المحسن لافي الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦١ – ٦٢. وينظر: د. محمد صالح المسفر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

[٥٦] وضحة ذيبان غنام المطيري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

[٥٧] عمار مرعي الحسن، التنافس التركي ــ الايراني للسيطرة على العراق بعد عام ٢٠٠٣، بلا، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٢٥.

[٥٨] محمد مقروف، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

[٥٩] نقلاً عن: شاهرام تشوبين، طموحات ايران النووية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١،٢٠٠٧، ص ١٨٥.

[٦٠] د. نادية محمود مصطفى، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الايرانية تجاه لبنان ٢٠٠٥ ـــ ٢٠١٣، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، ط١،٢٠١٤، ص ٩٥.

[٦١] محمد مقروف، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.

[٦٢] دور غولد، مملكة الكراهية: كيف دعمت العربية السعودية الارهاب العالمي الجديد، ترجمة: محمد جليد، بيروت، منشورات الجمل، ط١،٢٠١٤، ص ١٧٣.

[٦٣] محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

[٦٤] د. شحاته محمد ناصر، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الاستمرارية والتغيير، القاهرة، دار العين للنشر، ط١، ٢٠١٥، ص ١١.

[٦٥] محمد صادق اسماعيل، أمن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

يُعد اليمن إمتداداً طبيعياً لدول مجلس التعاون الخليجي، ويمثل العمق الاستراتيجي لدوله، ويُعد أمنه من صميم الامن القومي الخليجي على الرغم من انه ليس عضواً في المجلس، مما شكل قلقاً خليجياً من ان تؤدي الازمة اليمنية والخلافات الجوهرية بين ايران ومعظم دول الخليج الى دفع ايران الى محاولة التسلل الى اليمن وإحكام سيطرتها عليه عبر الحوثيين، مما يمنح ايران فرصة استراتيجية ليكون لها موطئ قدم استراتيجي مهم ومباشر على مضيق هرمز الى بحر العرب، مما يمكن ايران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية، والاضرار بالمصالح الخليجية والغربية في المنطقة، وهو ما يمثل تهديداً مباشراً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي. ينظر: احمد محمد ابو زيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة دراسات عربية، دبي، المعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية، العدد (١٧)، تشرين الثاني، ٢٠١٥، ص ٢٤. وينظر كذلك: د. محجوب الزويري، ايران والحوثيون: صناعة الفوضى في اليمن، مجلة دراسات، البحرين، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني، العدد الاول، ٢٠١٥، ص ٧٢.

[٦٦] د. بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، بيروت، دار المحجة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢، ص ١٤٥.

[٦٧] عبد المحسن لافي الشمري، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣.

[٦٨] د. سليم كاطع علي، البعد الايراني في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٦٠)، كانون الثاني ٢٠١٥، ص ص ١٧٠ – ١٧١. وللمزيد حول البرنامج النووي الايراني، ينظر: مجموعة مؤلفين، إسرائيل والمشروع النووي الايراني، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٦، ص ٧٢ وما بعدها.

[٦٩] د. سليم كاطع علي، البرنامج النووي الايراني وأثره على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد (١٣)، العدد (٥٥)، أيلول ٢٠١٦، ص ٦١.

[٧٠] محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

[٧١] نقلاً عن: عمار مرعي الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

[٧٢] محمد السعيد ادريس، تركيا والأمن في الخليج، مجلة أوراق الشرق الاوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد (٤٣)، ٢٠٠٩، ص ١٦.

[٧٣] المصدر نفسه، ص ١٦.

[٧٤] احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت ــ الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون ــ مركز الجزيرة للدراسات، ط٢، ٢٠١١، ص ٢٠٦.

[٧٥] محمد مقروف، المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

[٧٦] عبد الله خليفة الشايجي، أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥٧ – ٢٥٨. وينظر: سيتريا بيانكو، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي: السيادة بين التعاون والمنافسة، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

[٧٧] د. بهاء عدنان السعبري، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

[٧٨] خالد الحروب، ايران: تحدي أو تغيير موازين القوى الاقليمية، مجلــة شؤون عربية، القاهرة، العدد (١٢٥)، ربيع ٢٠٠٦، ص ١٩.

[٧٩] محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج، بيروت –الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون ــ مركز الجزيرة للدراسات، ط١، ٢٠١٣، ص ص ٢٠٨– ٢١١.

[٨٠] عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

[٨١] خالد بن ابراهيم الفضاله، أمن الخليج العربي في ظل التحديات الاقليمية، مجلة دراسات، البحرين، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني، العدد الاول، ٢٠١٥، ص ٩.

وللمزيد حول مفهوم الإرهاب واسبابه، ينظر: يوسف محمد صادق، الارهاب والصراع الدولي، السليمانية، دار سردم للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص ٢٢ وما بعدها.

[٨٢] ستيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحكم احمد الخزامي، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٤، ص ص ١٤٦ – ١٤٧.

[٨٣] ديفيد كانتر، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، ترجمة: جيهان الحكيم، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠٠٦، ص ١٨.

[٨٤] احمد محمد ابو زيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلـــس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

[٨٥] وضحة ذيبان غنام المطيري، مصدر سبق ذكره، ص ٦١. وينظر: احمد محمد ابو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

[٨٦] د. عمر الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٣ –٦٤.

[٨٧] محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢١ –١٢٢.

[٨٨] سيتريا بيانكو، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي: السيادة بين التعاون والمنافسة، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

[٨٩] محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٠ – ١٥١،

[٩٠] د. محمد ياس خضير، أمن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

[٩١] د. معتز سلامة، الطموح المبكر: دواع وفرص قيام لإتحاد الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٨٩)، يوليو ٢٠١٢، ص ١٣٧.

[٩٢] خالد نايف الهباس، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٢ –١٨٣.

[٩٣] محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج، مصدر سبق ذكرهن ص ١٧٨.

[٩٤] د. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي: الأزمة المالية، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠١١، ص٤١.